مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة
(OGP)

شكري سامية
مديرة نظم المعلومات
وزارة اصلاح الإدارة و الوظيفة العمومية
المملكة المغربية

01/07/2019

مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة

- مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة (OGP) تعتبر إطارا لتعزيز مكاسب الدولة من حيث الشفافية والعدالة والنزاهة والديمقراطية التشاركية وتبادل الخبرات، جاءت مساعي الحكومة المغربية للانضمام إلى هذه المبادرة، كنموذج فعال للحكامة الجيدة وكوسيلة لتعزيز ثقة المواطن في الحكومة.
- و فعلا كان الانضمام الرسمي للمملكة المغربية للمبادرة في 26 أبريل 2018.
- هدا الانضمام ليس غاية في حد ذاته، بل تأكيد للخيارات الأساسية لبلادنا التي كرسها دستور المملكة، بما يفتحه من آفاق المشاركة الفعالة وتكريس للحريات المدنية ولمبادئ الحكامة الجيدة.

مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة

- ولكسب رهانات هذا المسار الطموح، فقد تم اعتماد مخطط عمل وطني للحكومة المنفتحة للفترة 2018-2020، يتضمن 18 التزاما في مجالات الحق في الحصول على المعلومات وشفافية الميزانية والمشاركة المواطنة والنزاهة ومحاربة الفساد والتحسيس والتواصل.

- وفي نفس السياق، تم إحداث نظام حكامة لورش الحكومة المنفتحة قائم على شراكة قوية مع المجتمع المدني لضمان خلق تعاون مستدام وديناميةمشتركة تسهم في تفعيل التزامات المملكة المغربية المتضمنة في هذا المخطط الوطني.

- هدا بالإضافة الى لجنة الحق في الحصول على المعلومات المرتبطة برئاسة الحكومة، والتي يترأسها رئيس اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، ويتكون أعضاؤها من عضوين ممثلين للإدارات العمومية، يعينهما رئيس الحكومة وعضو عن مجلس النواب وآخر عن مجلس المستشارين، وممثل عن الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة، بالإضافة إلى تمثيلية عضو عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وممثل لـ"الوسيط"، وآخر عن مؤسسة أرشيف المغرب، وممثل عن المجتمع المدني؛ وكل من يمكن للهيئة الاستعانة بخبرته.

- ومدة عضوية الجميع محددة في خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، كما أن مهام اللجنة تتمحور في ضمان حسن ممارسة حق الولوج إلى المعلومة، وتقديم الاستشارة والخبرة، بالإضافة إلى تلقي الشكايات وإصدار التوصيات والاقتراحات إلى الحكومة لتجويد مساطر الحصول على المعلومات.

محاور مخطط العمل الوطني للحكومة المنفتحة

1. الحصول على المعلومات	6 التزامات
2. النزاهة ومكافحة الفساد	4 التزامات
3. شفافية الميزانية	3 التزامات
4. المشاركة المواطنة	4 التزامات
5. التواصل والتحسيس	التزام واجد

التزامات المغرب في مجال الحكومة المنفتحة

- **الحصول على المعلومات**

1 -تحسيس الرأي العام بالحق في الحصول على المعلومات؛

2 -تعيين وتكوين المكلفين بالمعلومات على مستوى الهيئات والمؤسسات المعنية بتعاون مع اللجنة المكلفة الحصول على المعلومة

3 -إحداث وحدات إدارية مكلفة بالأرشيف وتكوين الموظفين في مجال تدبيره؛

4 -تعزيز نشر البيانات المفتوحة و إعادة استعمالها؛

5 -إحداث منظومة لتبادل البيانات ذات الصلة بالبيئة والتنمية المستدامة

6 -إحداث بوابة خاصة بالشفافية؛

- **النزاهة ومكافحة الفساد**

7 -إحداث بوابة خاصة بالنزاهة؛

8 -وضع إطار تنظيمي لإلزامية التقيد بالخدمات الإدارية؛

9 -تحسين فضاءات الاستقبال عبر تعميم منظومة "إدارتي" على المواقع النموذجية؛

10-تعزيز آليات تلقي ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكاياتهم وتتبعها ومعالجتها؛

التزامات المغرب في مجال الحكومة المنفتحة

شفافية الميزانية

11. دعم شفافية الميزانية من خلال نشر تقارير الميزانيات وفقا للمعايير الدولية؛
12. تطبيق مقتضيات القانون التنظيمي رقم 13-130 المتعلق بقانون المالية في شقه المرتبط بشفافية الميزانية، والميزانية القائمة على نجاعة الأداء؛
13. إرساء آليات لدعم شفافية الدعم العمومي المقدم لمنظمات المجتمع المدني عبر بوابة "شراكة"؛

المشاركة المواطنة

11. -تعزيز دينامية المشاورات العمومية على الصعيدين الوطني والجهوي؛
12. -إحداث منصة إلكترونية خاصة بالمشاركة المواطنة؛
13. -تعزيز المشاركة المواطنة من خلال تشجيع المجتمع المدني على تبني آليات الديمقراطية التشاركية؛
14. -تعزيز ولوج جمعيات المجتمع المدني إلى برامج خدمات الاتصال السمعي البصري؛

التواصل والتحسيس بأهمية الحكومة المنفتحة

18. التواصل الواسع النطاق بشأن انضمام المغرب لمبادرة الحكومة المنفتحة، والتقدم المحرز في هذا المجال

مخطط العمل الوطني للفترة 2018 - 2020

التقدم الإجمالي لإنجاز 18التزام %49

1. الحصول على المعلومات 6 التزامات 6 في طور الإنجاز - %53
2. النزاهة ومكافحة الفساد 4 التزامات 4 في طور الإنجاز - %57
3. شفافية الميزانية 3 التزامات 3 في طور الإنجاز - %40
4. المشاركة المواطنة 4 التزامات 4 في طور الإنجاز - % 50
5. التواصل والتحسيس 1 التزام 1 في طور الإنجاز - 47%

الحصول على المعلومات

تحسيس الرأي العام بالحق في الحصول على المعلومات نسبة التقدم 38%

- يقتضي هذا الالتزام ما يلي:
- وضع مخطط تواصل حول قانون الحق في الحصول على المعلومات؛
- تطوير المحتوى الإخباري حول موضوع الحق في الحصول على المعلومات؛
- تحديد الوسائط المناسبة لنشر المعلومات المتعلقة بالحق في الحصول على المعلومات؛
- إنتاج وسائط تواصلية للتعريف بهذا الحق والتحسيس به

تعيين وتكوين المكلفين بالمعلومات على مستوى الهيئات والمؤسسات المعنية نسبة التقدم 59%

- يقتضي هذا الالتزام ما يلي:
- تحديد معايير تعيين الأشخاص المكلفين بالمعلومات ونوابهم، حسب عددهم وحجم كل مؤسسة أو هيئة معنية؛
- إعداد مخطط التكوين لفائدة الأشخاص المكلفين بالمعلومات؛
- إعداد المادة التربوية للتكوين؛
- إعداد منشور لرئيس الحكومة يدعو من خلاله المؤسسات والهيئات المعنية الى تعيين الشخص أو الأشخاص المكلفين بالمعلومات ونوابهم؛
- إنجاز برنامج للتكوين بشراكة مع جمعيات المجتمع المدني لفائدة الأشخاص المكلفين بالمعلومات الذين تم تعيينهم.

إحداث وحدات إدارية مكلفة بالأرشيف وتدريب الموظفين في مجال تدبيره نسبة التقدم 50%

- بالنسبة للقطاعات الوزارية تشكيل لجان لتدبير الأرشيف، ووضع هذه الهياكل الإدارية تحت السلطة المباشرة للكتاب العامين، وإحداث وحدات لتدبير الأرشيف على مستوى المصالح الخارجية

الحصول على المعلومات

تعزيز نشر البيانات المفتوحة (open data) وإعادة استعمالها نسبة التقدم 20%

- يشمل هذا الالتزام الإجراءات التالية:
- • وضع استراتيجية وطنية خاصة بالبيانات؛
  • وضع نواة للسهر على حكامة البيانات المفتوحة، من أجل تنسيق محكم لسياسة الانفتاح وتبادل البيانات العمومية وإعادة استعمالها، بشراكة مع جميع الأطراف المعنية، بما فيها القطاع الخاص والمجتمع المدني؛

إحداث منظومة لتبادل البيانات ذات الصلة بالبيئة (المراصد الجهوبة للبيئة والتنمية المستدامة) سبة التقدم 86%

- تكمن الأهداف المتوخاة من وضع هذا الالتزام في النهوض بالعمل الذي تقوم به المراصد الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة، وتعزيز ديناميتها في مجال تدبير المعلومات والبيانات المتعلقة بالبيئة، وتبادلها مع الشركاء وعموم المواطنين. وفي هذا الصدد، عملت كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة على فتح ورش كبير تجدون تفاصله في موقع الحكومة المنفتحة

إحداث بوابة خاصة بالشفافية نسبة التقدم 63%

- يروم هذا الالتزام إحداث بوابة وطنية خاصة بالشفافية تتيح إمكانية:
  • تقديم طلبات الحصول على المعلومات وتتبعها؛
  • النشر الاستباقي للمعلومات الإدارية؛
  • نشر البيانات المفتوحة؛
  • تشر وتتبع تنفيذ مخطط العمل الوطني في مجال الحكومة المنفتحة؛
  • مشاركة المواطنين في صياغة السياسات العمومية

النزاهة ومكافحة الفساد

احداث بوابة خاصة بالنزاهة نسبة التقدم 24%

يروم هذا الالتزام:

- إبلاغ عموم المواطنين بالمنجزات المحققة والإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني لدعم النزاهة، واطلاعهم على الجهود المبذولة من طرف مختلف الفاعلين في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد؛
- توفير قاعدة معرفية تضم مختلف المعطيات والبيانات المتعلقة بالنزاهة والمواضيع ذات الصلة

وضع إطار تنظيمي لإلزامية التقيد بالخدمات الإدارية نسبة التقدم 92%

- يتمثل الالتزام في إدراج مقتضيات في إطار ميثاق المرافق العمومية، المنصوص عليه في المادة 157 من الدستور، تنص على ما يلي:
- إلزام الإدارات بتدوين الشروط والمراحل الضرورية لتقديم الخدمات الإدارية بشكل موحد ووفق النموذج المنشور بالبوابة الوطنية للخدمات الإدارية؛
- الزامية نشر ما تم تدوينه بالمواقع الحكومية

النزاهة ومكافحة الفساد

تحسين فضاءات الاستقبال عبر تعميم منظومة "إدارتي" على المواقع النموذجية
نسبة التقدم 73%

- يروم هذا الالتزام:
- وضع آليات ووسائل تنظيمية قائمة على دليل مرجعي موحد رهن إشارة المرافق العمومية، بغية تكريس مبادئ الفعالية والشفافية والمناصفة في التعامل مع المرتفقين؛
- توفير أعوان عموميين لمساعدة المواطنين والمرتفقين في إنجاز مختلف الخدمات، إضافة إلى تأهيلهم وتكوينهم في مجالات الاستقبال

تعزيز آليات تلقي ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكاياتهم وتتبعها ومعالجتها

- يروم هذا الالتزام:
- رفع عدد الإدارات العمومية المنخرطة في تبني آليات تلقي شكايات وملاحظات واقتراحات المرتفقين وتتبعها ومعالجتها؛ **سبة التقدم 38%**
- صياغة ونشر تقارير دورية تبرز التقدم المحرز في مجال تتبع ومعالجة شكايات وملاحظات واقتراحات المرتفقين، والجهود المبذولة من طرف الإدارات العمومية لتحسين جودة الخدمات العمومية، استنادا إلى البيانات المتوصل بها

شفافية الميزانية

دعم شفافية الميزانية من خلال نشر تقارير الميزانيات وفقا للمعايير الدولية نسبة التقدم 68%

يروم هذا الالتزام

- تطبيق المعايير المعتمدة من طرف المنظمة الدولية للشراكة الميزانياتيه (IBP) في مجال إنجاز التقارير ذات الصلة بالميزانية واحترام الآجال المخصصة لنشرها؛
- إشراك المجتمع المدني في الإعداد لميزانية المواطن.

تطبيق مقتضيات القانون التنظيمي رقم 130-13 المتعلق بقانون المالية في شقه المرتبط بشفافية الميزانية، والميزانية القائمة على نجاعة الأداء نسبة التقدم 38%

يهدف هذا الالتزام الى

- دعم شفافية الميزانية والرفع من نجاعة التدبير العمومي وكذا تعزيز دور البرلمان خلال مناقشة مشروع الميزانية ومراقبة المالية العمومية.

ارساء آليات لدعم شفافية الدعم العمومي المقدم لمنظمات المجتمع المدني عبر بوابة "شراكة" نسبة التقدم 14%

- يندرج إحداث بوابة "شراكة" في إطار مساعي الحكومة لتعزيز الشراكة مع منظمات المجتمع المدني. وتعتبر هذه البوابة من بين أهم الآليات الموضوعة لتعزيز سياسة القرب، وتسهيل الحصول على المعلومات المتعلقة بالدعم المقدم من طرف الدولة لفائدة المنظمات غير الحكومية، ونشر طلبات مشاريع الشراكة.

المشاركة المواطنة

تعزيز دينامية المشاورات العمومية على الصعيدين الوطني والجهوي نسبة التقدم 19%

يروم هذا الالتزام:

- تحسيس الجمعيات والمواطنات والمواطنين بوسائل المشاركة في تدبير الشأن العام، عبر تنظيم حملة تواصلية وتحسيسية على الصعيد الوطني، وبلورة مخطط تواصلي حول المشاركة المواطنة؛
- تحسين الخدمات المقدمة من طرف مركز الاتصال والمواكبة لجمعيات المجتمع المدني؛

إحداث منصة إلكترونية خاصة بالمشاركة المواطنة نسبة التقدم 63%

يروم هذا الالتزام

- إحداث منصة إلكترونية "للمشاركة المواطنة" تضم ثلاثة مكونات: تقديم الملتمسات، وتقديم العراض، وإجراء المشاورات العمومية، إضافة إلى الخدمات المرتبطة بالتكوين والمساعدة التقنية والصيانة.
- وتمكن هذه المنصة المواطنين من تقديم ملتمساتهم الموجهة للبرلمان أو الحكومة أو الجماعات الترابية

المشاركة المواطنة

تعزيز المشاركة المواطنة من خلال تشجيع المجتمع المدني على تبني آليات الديمقراطية التشاركية نسبة التقدم 66%

يروم هذا الالتزام الى

- تشجيع الفاعلين المدنيين على تبني آليات المشاركة المواطنة بغية تنزيلها بشكل فعال على الصعيدين الوطني والمحلي، وذلك من خلال:
- تنظيم حملة تحسيسية وتشاورية في الجهات الاثنتا عشر: لقاءات مفتوحة (10 لقاءات) مع الفاعلين المدنيين، وتوزيع منشورات ومطويات ودلائل حول الديمقراطية

تعزيز ولوج جمعيات المجتمع المدني إلى برامج خدمات الاتصال السمعي البصري نسبة التقدم 53%

يروم هذا الالتزام:

- التحسيس بالإطار القانوني المتعلق بالإعلام السمعي البصري، والقرار الجديد رقم 20.18 الصادر عن الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بتاريخ 7 يونيو 2018 حول الولوج إلى خدمات الاتصال السمعي البصري الذي دخل حيز التطبيق في أكتوبر 2018. حيث سيتم تنظيم ست (6) دورات تكوينية

التواصل والتحسيس بأهمية الحكومة المنفتحة

هذا القرار الجديد يحل محل القرار رقم 46.06. الصادر سنة 2016، وهو الانتقال من تعددية سياسية بحتة إلى تعددية تيارات الفكر والرأي التي ترتكز على تعدد الفاعلين، وحقهم في التعبير عن الأفكار والآراء والمواقف من الأحداث الراهنة وقضايا الشأن العام، بما يضمن حق المواطن في الاطلاع على مختلف الآراء ووجهات النظر ويساهم في الارتقاء بحسه النقدي في إطار احترام الحرية التحريرية واستقلالية متعهدي الاتصال السمعي البصري.

التواصل الواسع النطاق بشأن انضمام المغرب لمبادرة الحكومة المنفتحة والتقدم المحرز في هذا المجال نسبة التقدم 47%

يروم هذا الالتزام

- إعداد وتنفيذ مخطط تواصلي لمواكبة انضمام المغرب إلى مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة من جهة، وتنفيذ مختلف الالتزامات ذات الصلة من جهة أخرى

و للاطلاع على تفاصيل مخطط العمل الوطني لمبادرة الحكومة المنفتحة بالمغرب للفترة 2018 - 2020 و نسب تقدم التزاماته زوروا الموقع التالي :

حكامة ورش الحكومة المنفتحة

من أجل ضمان نجاح مستدام لورش الحكومة المنفتحة، وجب إحداث نظام حكامة واضح وشفاف يراعي المعايير المنصوص عليها في إطار مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة والتي من ضمنها:

إحداث هيئة متعددة الأطراف للإشراف على مسلسل الحكومة المنفتحة.

تمثيلية متساوية للحكومة والمجتمع المدني

اختيار ممثلي المجتمع المدني وفقا لمنهجية موضوعية وشفافة يتم وضعها من طرف المجتمع المدني.

ومن أجل الاستجابة لهذه المعايير، وبناء على العديد من الدراسات المقارنة، تم وضع نظام حكامة يعتمد أساسا على 3 بنيات:

لجنة الإشراف،

لجنة التنفيذ،

منتدى المجتمع المدني

تتكون لجنة الإشراف من تمثيلية مختلطة ومتوازنة من الحكومة والمجتمع المدني: 18 عضو، 9 من ممثلي القطاعات الوزارية و9 من ممثلي المجتمع المدني.

حكامة ورش الحكومة المنفتحة

لجنة الإشراف،

تتكون لجنة الإشراف من تمثيلية مختلطة ومتوازنة من الحكومة والمجتمع المدني: 18 عضو، 9 من ممثلي القطاعات الوزارية و9 من ممثلي المجتمع المدني.

تم انتقاء أعضاء المجتمع المدني وفقا لمنهجية واضحة وشفافة، معدة من طرف ممثلي المجتمع المدني (أعضاء اللجنة الوطنية السابقة للحكومة المنفتحة).

تم وضع نظام للتناوب من أجل ضمان تمثيلية شاملة للمجتمع المدني (تجدون منهجية انتقاء ممثلي المجتمع المدني على موقع الحكومة المنفتحة بالمغرب)

لجنة التنفيذ،

تكون هذه اللجنة حصريا من ممثلي القطاعات العمومية، أي وحدات التنسيق المركزية (مديرو المشاريع) المكلفة بتنفيذ مختلف الالتزامات المتضمنة في الخطة الوطنية للحكومة المنفتحة للفترة 2018-2020 .

وسيتم تجديد أعضاء هذه اللجنة كل سنتين عند إعداد خطة عمل جديدة.

منتدى المجتمع المدني

المنتدى مفتوح أمام جميع منظمات المجتمع المدني و التنسيق من طرف الجمعيات الممثلة في لجنة الاشراف

شـكرا

- http://www.gouvernement-ouvert.ma/ar/
- www.mmsp.gov.ma
- https://www.facebook.com/MRAFPMaroc/
- @MRAFP_Ma

- www.service-public.ma
- www.emploi-public.ma

s.chakri@mmsp.gov.ma شـكري سـامية